

Distr.: General
9 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير
والمقترحات: جمعية الأمم المتحدة للألفية

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم بيان الحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخ
٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو تكرمتم بالقيام بما يلزم لتعميمه
كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ (ب) من جدول الأعمال، وكوثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

* A/55/150 و Corr.1 و Corr.2.

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة بيان الحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعترض بأشد اللهجات على القرار الرسمي الذي اتخذته الأمانة العامة للأمم المتحدة بسحب الدعوة التي كان قد وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في ٢٥ آب/أغسطس من العام الماضي إلى رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكي يشترك وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في قمة الألفية التي ستعقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت نفسه، تدين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أشد إدانة هذا التصرف الذي أته الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدث في بداية قمة الألفية في الوقت الذي كان الوفد اليوغوسلافي، برئاسة مومير بولاتوفتش، رئيس الحكومة الاتحادية، على أهبة السفر إلى نيويورك لإجراء محادثات في أثناء قمة الألفية مع العديد من ممثلي الدول الأعضاء المتقلدين أعلى المناصب.

إن التعليل المقدم بأن الدعوة إلى قمة الألفية وجهة "على سبيل الخطأ" هو تعليل لا تقبله الحكومة اليوغوسلافية على الإطلاق وترفضه رفضا باتا. إن هذا التصرف الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ليست له سابقة في سجل الأمم المتحدة ويتنافى تماما مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعرفها. وينطوي هذا التصرف على التمييز ضد واحد من بلدان الأمم المتحدة ومؤسسيها ودولة من الدول الأعضاء فيها، والهدف الحقيقي منه هو حرمان يوغوسلافيا، بطريقة غير مشروعة وغير لائقة، من إمكانية عرض مواقفها بشأن المنطقة التي تؤدي فيها دورا هاما كعامل من عوامل السلام والاستقرار والعلاقات الدولية وبشأن دور هذه المنظمة العالمية. ومما يدعو إلى الأسف أن هذه الواقعة ليست سوى تعبير آخر وعاقبة للسياسة المتعجرفة والمتعطسة التي يتبعها البلد المضيف للأمم المتحدة وقد رفض منذ بضعة أيام أن يصدر تأشيرات دخول لرؤساء الوفد اليوغوسلافي إلى مؤتمر الاحتفال بيوبيل الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. وما كل هذا إلا دليل على التحكم بهذه المنظمة العالمية وبأكبر تجمع لممثلي جميع الشعوب المنتخبين ديمقراطيا، وذلك لغرض إعمال سياسة الهيمنة التي ينتهجها هذا البلد. ومن الواضح أن هناك خوفا من الحقيقة، من المسؤولية عن العدوان الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي في العام الماضي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعن التسبب في إصابات بشرية فادحة وعن معاناة مواطني جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية والدمار الاقتصادي الجسيم والانتهاك المستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لإقليم كوسوفو وميتوهيا الصربي.

وإذا سُمح بهذه الممارسة وأُقرت مشروعيّتها، فإنها ستؤدي إلى زيادة إضمحلال المسلّمات الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة والمساواة في السيادة والطابع العالمي للأمم المتحدة. ومن شأن هذه الممارسة، في الوقت نفسه، أن تسدّد ضربة إلى الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها المنظمة العالمية وإلى سمعتها وسلطتها، وهو ما أقر بعناء خلال النصف قرن الماضي وأسهمت يوغوسلافيا في إقراره.

وهذا التصرف الفاضح غير المشروع إنما هو إهانة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعلق عظيم الأهمية على الاحترام الراسخ للميثاق وأهداف ومبادئ المنظمة والقانون الدولي، ويتعين عليها بالتالي أن تدنيه بأشدّ اللهجات. وبناء عليه، تطلب الحكومة الاتحادية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن ترفض رفضا باتا جميع محاولات إلغاء المبادئ الديمقراطية والصراحة العالمية التي تقوم على أساسها منظومة الأمم المتحدة وأن تشجّب سياسة الضغط والأمر الواقع التي تستهدف إملاء ما يجب أن تفعله المنظمة العالمية.

وعلى الرغم من هذا التصرف الأخير المشين، ستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقديم دعمها للتعاون الصريح والعادل مع جميع بلدان العالم، حاضرا ومستقبلا، وهي على استعداد لتقديم مساهمتها، بصفقتها من مؤسسي الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء فيها، في وضع نهاية لمحاولات إضعاف الأمم المتحدة وفي بدء اتجاه جديد نحو تعزيز نفوذها وطابعها الديمقراطي كمنظمة دولية مفتوحة وعالمية. وتحقيقا لهذه الغاية التي تصبو إليها غالبية سكان العالم، ترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن من الضروري للدول الأعضاء أن توحد صفوفها في معارضة حازمة للممارسة والمبادئ التي تسيء إلى سمعة هذه المنظمة العالمية ونفوذها، لا سيما جميع محاولات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

بلغراد، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.